لغير قضاء الحاجة بخلاف ما اذا خرج لقضاء الحاجة من بول وغائط او خارج ريح فان اعتكافه لا ينقطع لان الاعتكاف لا يمنعه شيء كما استثنى عند النية ولا فرق في ذلك بين ان يلزم اعتكافا المتطوع به والواجب كما اذا نذر اياما تعين بعينها ولم يشترط تتابعا واما اذا كان الاعتكاف متتابعا فخرج منه

ذكروه في القسم الاول ثم ذكره القليوبي في حواشي المحلي قال الكائنة قبلها بل اولى اذ هنا قول بعدم الاحتياج مطلقا وشيخنا م ر وافق في هذه على ذلك وفي كلام ابن عبد الحق ما يوافقه ان عاد الى المسجد غير المحل الاول وهو الاكثر مسافة متدانية وظاهر ان الكلام في مجرد لزوم تجديد النية وعدمه اما انقطاع الاعتكاف فلا لخروج لغير قضاء الحاجة حتى يجب قضاء ذلك الزمن قال كلام فيه وفي حواشي شيخ الاسلام المنهج المحلي قوله اجدد النية اي عند دخوله وان كان عزم عند خروجه على العود للاعتكاف كما هو المفهوم من صنيعه وفي كلام بعضهم انه يكتفي فيها بذلك بالمحل الاول اه وفي حواشيه للشوبري ظاهره انه لا يكفي العزم هناك لما قبلها وهو ما نقل ان شيخنا الرملي افتى به وعليه فما الفرق بينها تامل وفي بعض الحواشي لابن عبد الحق انه يكفي العزم هناك بالاولى فليحرر اه قوله اخراج ريح لم يجزم به في غير هذا الكتاب بل لم يذكره اه ولي التحفة قال فيها ولا يبعد ان يلحق بهما الريح لشدة قبح ذي المسجد لكن ظاهر كلامهم خلافه وكان المعتكف سومح به للضرورة اه وهو تعليل المعتمد خلافا فما في هذا الكتاب وقد علموا اعتفا الخروج لقضاء الحاجة بان ذلك لا بد منه وليس كذلك اخراج الريح اذ غايته اخراجه في المسجد مكروها ولو لغير المعتكف وعلما انه في التحفة مع انه سومح به للمعتكف لا يكون لحقه مكروها في ضرورة الخروج له واذا لم يعتفروا على الراجح في هذا القسم غير قضاء الحاجة مما لا بد منه كغسل الجنابة ونحوه فعدم العفو اعتفارا في الريح من باب اولى فليتنبه لذلك ثم عدم قطع التتابع في القسم الثالث ظاهر وان بحث فيه

في

في شرح الارشاد قوله غير عازم على العود هذا لم يعرض له لو قوفي على من ذكره في هذا المحل غير الشرح وهذا الكتاب بخاصة وعليه فاذا عاد الى المسجد يكون عوده ابتداء مدة الاعتكاف من غير نية اعتكاف اكتفاء بنيته على العود عن اعادة النية ولما اذا خرج لما لا يقطع التتابع فانه لا يحتاج لعزم على العود ولا استصحاب نية اذا عاد قوله ما ياتي اي في الفصل الذي بعد هذا وهذا القسم يعتفر فيه ما لا يعتفر في الذي قبله قوله بلا ولا يعيد المسجد الحرام يعني انه المعتمد وان افتى بين في الحاشية اقوالا غيره وفي حواشي المنهج للشوبري قال الزركشي فتاوى احكام المساجد يحصل في المراد بالمسجد الحرام سبعة اقوال الاول انه المكان الذي يحرم على الجنب الاقامة فيه الثاني انه مكة الثالث انه الحرم كله الرابع انه الكعبة الخامس انه الكعبة وما في الحرم من البيت والسادس انه الكعبة والمسجد وهو الصحيح والسابع انه جميع الحرم وهو قول الامام وكان الفرق بين الاول والسادس انه لو وقف مسجد غير المسجد الحرام في داخل الحرم يدخل على الاول ولا يدخل على السادس قوله والثاني اخ اي هو مسجد المدينة قال ابن هل محل لغير مسجده صلى الله عليه وسلم ما اذا اعتنه كان قال لله علي ان اعتكف في مسجد صلى الله عليه وسلم الذي بكان في زمنه او اراد مسجد المدينة ذاك الذي بخلاف ما اذا اطلق مسجد المدينة لفظا ونية فلا يتعين لصدقه بالزيادة التي بحثها كسائر المساجد لعدم المضاعفة فيها انتهى قوله دون ما زيد عليه هذا اعتمد متاخروا اعتمدنا تبعا للنووي وقيل انهم سائر ما زيد فيه ونقل عن جمهور العلماء وقيل تمام سائر المدينة وايده قال الغزالي في احيا وصرح به بعض المتاخرين قوله

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)